مناسبا للشرط اى لنزى والنكتة التنزيل والاستحضار المذكوران وفيه نظر اذ المناسبة
حاصلة على تقديره ماضيا فان الاول وان كان مضارعا صورة فهو ماض بحسب المعنى والاولى
رعاية المناسبة هو المعانى كما حققه السيد فى نحو من قام على ان هذا القائل قال فيما
بعد ما معناه لم يتعرض المصنف للعدول عن الماضى الى المضارع فى الجزاء ولعله لعدم جريان
مثاله فى كلام البلغاء قوله عدل عن لفظ الماضى الحاصل ان ههنا امرين احدهما ان هذه
الامور الثابتة فى الاخرة ولا يناسب استعمال لو واذ وثانيهما انه بتقدير استعمال لو كان
المناسب صيغة الماضى لا المضارع والاول للتنزيل منزلة الماضى والمقطوع به والثانى
لتنزيل المضارع منزلة الماضى لصدوره عمن لا خلاف فى اخباره فالمستقبل الصادر عنه بمنزلة
الماضى فالمقصود ان لو لا تدخل الا على الماضى لفظا او معنى ولو بالتنزيل ولكن لا يخفى ان
المتبادر من قول المصنف لتنزيله منزلة الماضى انه علة لدخول لو وقوله لصدوره الخ انه
علة للتنزيل وان معناه جعل المضارع فى محله لم يعدل به عن الماضى واما طلب النكتة
لدخول لو عليه وهذا التوجيه فى غاية الوضوح والسلامة عن التكلف الحاصل على التوجيه
السابق والحاصل على التوجيه السابق فيسمى قياسا على هذا ان يطلب نكتة للعدول
عن المضارع الى الماضى فى نحو [illegible] ولو جعلت النكتة ما عرفته لم يحتج الى ذكر
قوله كما فى ربما يود الذين كفروا فانه وداد تهم الاسلام امر مستقبل الا انه نزل منزلة
الماضى فى تحقق الوقوع فاستعمل فيه ربما ثم عبر عنه بلفظ المضارع لصدوره عمن لا خلاف
فى اخباره والنكتة التى اشير اليها جرى فيه ايضا فتنبه قوله لانه قد التزم اى كون الاية
الكريمة من تنزيل المضارع منزلة الماضى هو على مقتضى ما التزمه ابن السراج وابو على فى
الايضاح واما على ما جوزه ابو على فى غير الايضاح ومن تبعه من وقوع الحال والاستقبال
بعد ربما فليس فيه لكون المضارع على اصله وكذا على ما ذهب اليه الكوفيون
من كونه على تقدير كان اى ربما كان يود قوله ليس من التنزيل فى شىء ومفعول يود
محذوف لان ما يدل على التمنى له صدر الكلام فلا يصح ان يكون هو المفعول قوله
حكاية لودادتهم وجىء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو
قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا قوله اولا لاستحضار الصورة يعنى انه ماض
من جهة المعنى والماتى به مضارعا لاستحضار الصورة والحاصل ان المقصود
بالجواب الاول هو ان ما بعد لو باق على معناه من المضارع لكن دخلت لو عليه
للتنزيل وبالثانى انه ماض من جهة المعنى وانما اتى به مضارعا للاستحضار قوله

ولا نفعل

ولا نفعل ذلك اى استحضار الصورة والغرابة كما فى قوله فى وصف حاله مع غول لقيها
قوله فاضربها بلا دهش فخرت صريعا لليدين وللجران
والمطاوعة كما فى الا انه الكريمة قوله او نحو ذلك كالتعجبية نحو لقيت فلانا فاقبل يده ظهرا
وبطنا قوله والاتيان بالمفاوضة حيث تبدو فى الاول كانها قطع قطن مندوف
ثم تتضام متعلقة بين اطوارها حتى تعود ركاما قوله فلارادة عدم الحصر والعهد
فيه انه سيأتى انه قد يكون المعرف غير مفيد للحصر ولا للعهد وجوابه ما ذكره الشارح
فى بحث افراد المسند فيكون المعنى هنا ان تنكيره يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق
التنكير عند جميع [illegible] تحقق هذا المعنى وبهذا يظهر انه لا حاجة الى جعل حكاية المنكر
داخلة فى عدم ارادة الحصر والعهد كما فى الشرح قوله والعهد ليس المراد به ما هو
معنى لام العهد بل بمعنى التعريف الغير الجنسى سواء كان فى المعرف بلام العهد ام لا كما فى قولك هذا
زيد وانا زيد فان جميع اقسام المعرف يصدق عليها انها معهودة اى معلومة للمخاطب فى اعتقاد
المتكلم قوله لكن [illegible] الحصر المقابلة بالحصر او حيث تخصيصه بغير الجنس والا كان ذكر
الحصر لغوا كما لا يخفى وفيه نظر فان حمل العهد على خلاف المتبادر منه لا سيما مع جعله
منافيا للحصر بلا ضرورة غير سديد ولا حاجة الى جعله شاملا لنحو زيد فى هذا زيد فالمعنى
معنى قوله ان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد ان المسند اذا صح ان ينكر وان يعرف
بمفيد الحصر او العهد كان ارادة عدم الحصر والعهد باعثا على تنكيره كما فى المثالين اللذين
ذكرهما اعنى زيد كاتب وعمرو شاعر فان لفظ كاتب وشاعر يصلح ان يعرف باللام التى
تفيد العهد او الجنس مثلا فاذا جىء بهما غير معرفين صلح ان يكون الباعث على تنكيرهما قصد
عدم الحصر والعهد فصح ان يقال ان تنكير كاتب فى نحو هذا كاتب لارادة عدم الحصر
والعهد اذ لو اريد احدهما لعرف بمفيد ذلك [illegible] به بعينه ولا وجه لان يقال لانه
لو اريد العهد مثلا لقيل هذا زيد [illegible] وهو ان الظاهر ان
اكثر مقتضيات تنكير المسند اليه تكون فى تنكير المسند ايضا مثلا يكون للنوعية نحو اصل
الانسان ماء والتعليل نحو مالى ابل اى كثيرة او قليلة على حسب اقتضاء المقام فما وجه
ذكر التعظيم والتحقير وترك البواقى قوله مجرد اصطلاح اى من غير اعتبار مناسبة لتخصيص
لتسمية الاول معرفات والاخيرة مخصصات قوله وفيه نظر لما ذكره فى الشرح من انه
اذا اريد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة فى الاثبات ليست
كذلك فيمكن ان لا يكون الوصف فى نحو رجل عالم مخصصا وان اريد الشيوع باعتبار

بانى قد لقيت الغول تهوى بشهب كالصحيفة صحصحان
عدم
والتكثير